



EDUCATIONAL
TRANSFORMATIONS JOURNAL

TRANSFORMATIONS
ÉDUCATIVES

تحولات
تربوية

الورقة المرجعية لملف العدد الأول:

" التربية والتكوين والبحث العلمي في سياق التحولات الرقمية بالمغرب "

يشهد العالم المعاصر جولة جديدة من الثورة العلمية والتكنولوجية بفضل الابتكار والتطور اللذين لحقا طرق الفعل والوجود والتفكير وصيغ العمل وأشكال تدبير وتنظيم إنتاج المعارف ورقمنتها وتداولها ونشرها في المجتمعات المعاصرة. فسواء تعلق الأمر بالوصول إلى المعلومات، أو تنظيم المعارف، أو العلاقة مع الزمان والمكان، أو العلاقات الاجتماعية، أو أشكال التواصل، أو المشاركة في النقاشات العامة، أو تدبير الحياة الخاصة، وغيرها، فإننا نلاحظ تغييرات عميقة، من بينها، على سبيل المثال، إمكانية تخزين كميات هائلة من المحتويات من كل نوع على أجهزة بالغة الصغر وفي متناول اليد باستمرار، وإمكانية تبادل المعطيات حيثما كنا وبشكل متزامن، والإمكانات الهائلة أمام الأفراد لبلورة وصياغة أعمال وتقارير وبحوث ومشاريع، وتقاسمها، وتدارسها في إطار شبكي يتيح التفاعل مع أفراد آخرين من مناطق وبقاع بعيدة وذوي تخصصات معرفية وتكنولوجية مختلفة، بل وحاملين لرؤى ثقافية وتمثلات مغايرة.

فضلاً عن ذلك، يمكن أن نستحضر الطرق الأصيلة لعرض ذواتنا أمام الآخرين، وعقد الروابط، والتعبير عن آرائنا حول قضايا متعددة في مجالات غير متوقعة، وبناء هوياتنا، واللعب على "حواف" الواقعي والافتراضي. كل هذه التحولات المرتبطة بالثورة الرقمية أدت إلى انبثاق "المجتمع الرقمي" الذي يشير إلى انبثاق عصر جديد: إنه زمن الإنسان الرقمي (homo

(numericus) الذي يسجل طفرة كبرى جديدة في تطور البشرية جعلت جميع التفاعلات الاجتماعية الواقعية تقريبا تمارس في إطار شبكي داخل الفضاءات الرقمية.

والتربية والتعليم والتكوين، بوصفهم أحد المجالات الأساسية للحياة الاجتماعية وأحد ركائز التنمية والارتقاء الفردي والمجتمعي، لم تكن بمنأى عن تأثيرات الثورة الرقمية. ذلك أن نمو الاتصال والاستخدام الواسع للأجهزة والتطبيقات والموارد الرقمية، فضلاً عن الطلب المتزايد على المهارات الرقمية، كلها عوامل تجعل تحقيق التحول الرقمي في التعليم أحد الرهانات الاستراتيجية لمجتمعات اليوم.

لقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن تحديات هائلة تواجه أنظمة التربية والتعليم والتكوين بجميع بلدان العالم، بما فيها بلادنا. فقد سلط الوباء الضوء على أزمة هذه الأنظمة في العالم (أزمة المساواة والشمول والجودة والملاءمة)، مما جعل المجتمع الدولي أكثر اقتناعاً بأن هناك مستوى غير مسبوق من الحاجة الملحة إلى التعليم والتكوين عن بعد، والتعلم الجماعي عبر الإنترنت واستدامته، الشيء الذي دفع العديد من البلدان إلى تسريع عملية التحول الرقمي في أنظمتها التربوية والتكوينية. ولا أدل على ذلك من قمة الأمم المتحدة حول تغيير التعليم المنعقدة في شتنبر 2022 التي جعلت من التعلم الرقمي الجيد أحد مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية، وأدرجت معظم الدول المشاركة التعلم الرقمي في بيانات الالتزام الوطنية الخاصة بها.

أما على المستوى الوطني، فقد بادرت السياسات العمومية والتربوية، منذ مطلع الألفية الثالثة، بتبني عدة مبادرات واستراتيجيات وطنية وبرامج وقطاعية لجعل رهان التحول الرقمي أحد رافعات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وولوج مجتمع المعرفة، على رأسها القرار الملكي السامي بإحداث "صندوق دعم الرقميات" (2005)، واستراتيجية المغرب الرقمي، وبرنامج "جيني" (GENIE)، علاوة على إحداث عدد من المنصات الرقمية الموجهة للتكوين وتعزيز القدرات المعرفية والبحثية والمهنية أو للتفاعل مع المؤسسات القطاعية المختلفة، إلخ. فضلاً عن جهود القطاع شبه العمومي والخاص أو إسهام المجتمع المدني في تعميم الثقافة والعتاد الرقمي في صفوف الأطفال والشباب والمهنيين.

ومع ذلك، فقد خلصت عدة دراسات تقييمية وطنية إلى أن النتائج المتوخاة من إدماج التكنولوجيات الرقمية بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لم تفض إلى النتائج المتوخاة، سواء تعلق الأمر بتعميم هذه التكنولوجيات أم بالتمكن من الثقافة والكفايات التي تتطلبها ذات الصلة بالتعلم الذاتي والابتكار، أم بتحسين أداء السياسات التربوية الجهوية في التجهيز والتمكين من البنيات والأدوات التكنولوجية، بالنظر للتفاوت بين الجهات والفوارق بين الوسطين الحضري والقروي فيما يتعلق بالتمكن من الكفايات التكنولوجية. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 وجود فجوة رقمية بين الفئات الاجتماعية والمجالات التربوية شكلت تحدياً كبيراً للتعليم الرقمي في المغرب. تشير هذه الفجوة إلى التفاوت بين الفئات التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت والأجهزة الرقمية الذكية والفئات التي ليست لديها هذه الإمكانيات. وبدءاً بديهيّاً كيف انهارت الفعالية التربوية للإنترنت عند عتبة هذه التفاوتات الاجتماعية والجغرافية، مما أثار مشكلة العدالة الرقمية والحاجة الملحة إلى تحقيقها من أجل ربح رهان التعليم المساواتي والشامل.

في هذا السياق، بيّنت الدراسة التقييمية التي أنجزها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، " التعليم في زمن كوفيد بالمغرب "، أن النظام التعليمي ببلادنا يعاني، على مستوى البنية التحتية الرقمية من قدرات محدودة لا تسمح بالاستجابة المناسبة للأزمة من خلال تعليم عن بعد في متناول جميع التلامذة. وعلى سبيل المثال، أبرز التقرير التقييمي أن 75٪ من تلاميذ التعليم الابتدائي العمومي يصرحون أن مؤسساتهم لا تتوفر على قاعة متعددة الوسائط، و65٪ منهم يصرحون بغياب ربط مؤسساتهم بالإنترنت، بينما تصل هذه النسبة إلى 53٪ و49٪ من تلاميذ المرحلة الثانوية والإعدادية على التوالي. كما بيّن التقرير أن 38٪ من المدارس الابتدائية و32٪ من المؤسسات الإعدادية لا تتوفر على أجهزة عرض في فصولها الدراسية، مما يجعل الوضع أكثر صعوبة.

تثير المعطيات السابقة إشكالية كبرى تهم الرهان الذي رفعته بلادنا لتحقيق أهداف التحول الرقمي، لا سيما بالتربية والتكوين والبحث العلمي. وتتعلق هذه الإشكالية، من جهة، بالوضعية

الحالية وحصيلة الرقمنة بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث، ومن جهة أخرى بنجاعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية والجهوية المستقبلية الناجمة لكسب هذا الرهان والانخراط في مجتمع المعرفة. والحال، إن التعليم القائم على الإنترنت والموارد والأدوات الرقمية يتضمن، في الآن نفسه، فرصاً وتحديات: فمن جهة، تشكل الفصول التفاعلية، ودورات التعلم الإلكتروني الحديثة، والألعاب التعليمية، والبوابات الإلكترونية للموارد التعليمية، وسجلات المدارس الرقمية، وأنظمة إدارة عملية التعلم فرصاً لتجويد النظام التعليمي، وضمان مبدأ المساواة والشمول في التعليم، وتحسين التعليم في الفصول الدراسية، وتعزيز تسيير أنظمة التعليم. غير أنه، من جهة أخرى، يطرح التعليم والتكوين القائمان على الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية عدة تحديات، تتمثل في مدى وحجم التفاوتات الاجتماعية والمجالية القائمة المرتبطة بالوصول إلى الإنترنت والموارد الرقمية، وضعف الثقافة الرقمية في صفوف المتعلمين والفاعلين التربويين؛ فضلاً عن مشاكل التكيف مع التفاعلات التربوية الافتراضية، وغياب الانضباط الذاتي خارج الرقابة المؤسسية، وكيفية ملاءمة التعليم عن بعد مع المواد التطبيقية وغيرها.

استحضاراً للمعطيات والاعتبارات السابقة، تخصص مجلة تحولات تربوية ملفاً بحثياً يتعلق بموضوع "التعليم والتكوين بالمغرب في سياق التحولات الرقمية". وتهدف المجلة، من خلال ذلك، إلى فتح المجال أمام الباحثين والباحثات من مختلف التخصصات العلمية والتكنولوجية والأكاديمية للإسهام بتحليلاتهم ونتائج بحوثهم في الموضوع، لتوضيح الرؤية أكثر، وطرح الإشكاليات المستعصية، وتقديم الحلول ومقترحات التطوير والتغيير في أفق بناء مدرسة مغربية جديدة تجسد الغايات والتوجهات الاستراتيجية للإصلاح التربوي ببلدنا.

لهذا الغرض، تقترح هيئة تحرير المجلة جملة من الأسئلة التي يمكن للمقالات الإجابة عنها:

- ما هي نوعية الصعوبات والتحديات التي يواجهها المجتمع المغربي وهو يسعى إلى كسب رهان التحول الرقمي، لا سيما في التربية والتكوين والبحث العلمي، في استحضار للسياسات والاستراتيجيات المعتمدة في إدماج التكنولوجيات والبرامج الرقمية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية؟

• كيف يمكن تخطي الفجوة الرقمية وانعكاساتها على التفاوتات والفوارق المجالية أو بين الأفراد في الوصول إلى التعليم والتكوين ببلادنا؟

• أية حصيلة لتجارب التعليم عن بعد في المغرب بشكل عام وفي فترة الجائحة على الخصوص؟ وما هي الدروس المستخلصة من هذه التجارب في أفق مأسسة هذا النمط من التعليم؟

• ما هي السياسات الملائمة لتعزيز التعليم والتعلم الرقمي ببلادنا؟ وأية سياسات وخطط مستقبلية لتطوير النموذج البيداغوجي للمدرسة بوجه عام، من زاوية إدماج التكنولوجيات التربوية والموارد والأدوات الرقمية في عمليات التعلم والممارسات التعليمية المختلفة، وتحسين عمل الفاعلين التربويين؟

• كيف يمكن تطوير أنماط التعلم والتكوين والتوجيه والتقييم في اتجاه إدماج أنواع جديدة تسمح بتطبيق التعلم الهجين، والتعلم الافتراضي، والتعلم عن بعد في بلادنا، سواء في ظروف التعليم الحضوري أو الظروف التي يتعطل فيها؟

• ما الذي يمثله كسب رهان التحول الرقمي في التربية والتكوين بالنسبة لتنمية وتطوير منظومة البحث العلمي ببلادنا وأدائها ونجاحتها، والارتقاء بالحكمة التربوية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بجميع مكوناتها وأسلاكها ومستوياتها؟

• ما الذي يمثله كسب رهان التحول الرقمي في التربية والتكوين بالنسبة للإدماج الاجتماعي والمهني للمتعلمين والمتعلمات، وتعزيز آفاق تنمية الرأسمال البشري ببلادنا؟

• ما هي رهانات وتحديات التنشئة الاجتماعية والتربوية أمام الاستقطاب الإعلامي الرقمي للطفولة والشباب، في استحضار متطلبات تشكيل هويتهم الاجتماعية والثقافية، وبناء قدراتهم وتفتح شخصيتهم ومواهبهم؟ وما هي الأبعاد القيمية التي تقتضيها شروط إدماج التكنولوجيات التربوية وتوظيف الرقمنة داخل المؤسسات التعليمية وخارجها؟

وتظل هيئة التحرير منفتحة على استقبال أوراق بحثية تتعلق بأسئلة أخرى ذات صلة بالمحور يرى الباحثون أنها ذات أهمية قصوى بالنسبة لمقاربة موضوع "التعليم والتكوين بالمغرب في سياق التحولات الرقمية"

ملاحظة هامة

جميع الأوراق البحثية المقترحة للنشر في الملف تخضع للتحكيم.

مواعيد هامة

آخر أجل لاستقبال الأوراق البحثية: 15 نونبر 2023.

موعد إخبار الباحثين بنتائج التحكيم: 15 دجنبر 2023.

شروط المساهمة في الملف

- الدراسات يجب ألا يقل عدد كلماتها عن 5000 وألا يتجاوز 7000.
- مراجعة الكتب وتقارير الأنشطة يجب ألا يتجاوز عدد كلماتها 2500 كلمة.
- تنشر المجلة الأعمال العلمية ذات الصلة بالمجال التربوي التعليمي والتكويني في جميع التخصصات، ولا تقبل الأوراق البحثية التي سبق نشرها من قبل بأي شكل من الأشكال.
- يلتزم الباحث بالقواعد العلمية في الإعداد والكتابة من حيث كتابة المراجع وأسماء الباحثين والاقتباس، ويفضّل وضع مصادر الإحالات أسفل كلّ صفحة، والمصادر والمراجع الرئيسة في نهاية المقال حسب التسلسل الألفبائي.
- يجب أن تتضمن الأوراق البحثية العناصر التالية:
 - العنوان بلغة كتابة المقال وباللغة الإنجليزية.
 - الملخص بلغة كتابة المقال وباللغة الإنجليزية.
 - اسم الباحث، وصفته الأكاديمية، وبريده الإلكتروني.
 - 5 كلمات رئيسة بلغة كتابة المقال وباللغة الإنجليزية.

ترسل الأوراق البحثية المقترحة إلى البريد الإلكتروني التالي:

revue@csefrs.ma